PUBLIC

مجموعة الخزينة >
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد
6 سبتمبر 2026

الأسواق تبحث عن اتجاه واضح مع تعافي بيانات الوظائف واستمرار التوترات الجيوسياسية

التعليق على أداء الاسواق

قضت الأسواق العالمية الأسبوع تحت تأثير قوتين متعاكستين دفعتا عائدات السندات إلى الارتفاع وأثرتا في معنويات الاقبال على المخاطر في اتجاهين مختلفين. فمن جهة، كانت كلمة رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي في جاكسون هول للتحذير من أن التضخم الأساسي "لم يشهد تحسناً ملموساً"، وأن الفيدرالي ما يزال امامه "المزيد من العمل". ومن جهة أخرى، أدى تصعيد جديد في منطقة الخليج إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بوتيرة حادة وإعادة ترسيخ علاوة المخاطر الجيوسياسية عبر فئات الأصول. ودفع هذا المزيج عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل عامين و30 عاماً إلى الارتفاع في بداية الأسبوع، فيما اقتربت احتمالات رفع أسعار الفائدة في سبتمبر من 60%، إلا أن دعوة عضو مجلس الاحتياطي الفيدرالي كريستوفر والر إلى التحلي بالصبر، وجاء ذلك إلى جانب ضعف بعض بيانات سوق العمل، مع تسجيل بيانات الوظائف وفقاً لتقرير التوظيف في القطاع الخاص الصادر عن مؤسسة (ADP) نحو 38 ألف وظيفة واستقرار فرص العمل الشاغرة وفقاً لبيانات تقرير فرص العمل ودوران العمالة في الولايات المتحدة عند 7.3 مليون، ساهمت في تراجع عائدات سندات الخزانة لأجل 10 سنوات باتجاه 4.75%، وأتاحت لأسواق الأسهم استعادة زخمها بعد البداية المضطربة التي شهدتها بداية الأسبوع. وارتفع مؤشر ستاندرد اند بورز 500 بنسبة 1% يوم الخميس، بتراجع مؤشر داو جونز بأكثر من 400 نقطة يوم الاثنين. وفي أسواق أخرى، واصلت البنوك المركزية تشديد سياساتها النقدية أو الإشارة إلى توجه مماثل. ورفع بنك الاحتياطي النيوزيلندي سعر الفائدة إلى 2.75%، بينما أبقى بنك كندا سعر الفائدة دون تغيير عند 2.25%، محذراً من أن الرسوم الجمركية وارتفاع أسعار النفط قد يدفعانه إلى التحرك. وفي منطقة اليورو، قفز التضخم إلى أعلى مستوياته المسجلة في العام 2026 عند 3.3%، ما عزز توقعات رفع البنك المركزي الأوروبي لسعر الفائدة الأسبوع المقبل، فيما دعا كبير الاقتصاديين في بنك إنجلترا، هيو بيل، إلى رفع أسعار الفائدة إلى 4%. وجاءت بيانات الوظائف يوم الجمعة لتحسم الجدل، إذ أضاف الاقتصاد الأمريكي 162 ألف وظيفة في أغسطس، أي نحو ثلاثة أضعاف توقعات السوق، مع تعديل بيانات يوليو بالرفع. وبذلك، تلاشت مبررات التريث المرتبطة بضعف سوق العمل، وارتفعت توقعات رفع سعر الفائدة في سبتمبر، ما دفع عائدات السندات قصيرة الأجل والدولار إلى الصعود. إلا أنه على الرغم من ذلك، أنهى الدولار تداولات الأسبوع مسجلاً تغيرات محدودة نسبياً. واستقرت تداولات اليورو أمام الدولار بالقرب من مستوى 1.16، فيما تداول الجنيه الإسترليني حول 1.3510، وصعد الدولار مقابل الين الياباني باتجاه 155.7. وارتفع مزيج خام برنت باتجاه 97 دولاراً للبرميل وخام غرب تكساس الوسيط إلى 93 دولاراً بدعم من علاوة المخاطر المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية. أما الذهب، فبعد تعافيه إلى 4,495 يوم الخميس، فقد جزءاً من مكاسبه مع ارتفاع العوائد الحقيقية. وتحمل تطورات الأسبوع رسالة غير مريحة للأصول ذات المخاطر، تتمثل في أن النمو ما يزال متماسكاً، وسوق العمل بدأ يستقر، والتضخم يعاود التسارع مدفوعاً بأسعار الطاقة، فيما تمضي البنوك المركزية الكبرى حول العالم في تشديد سياساتها النقدية في مواجهة هذه التطورات.

الولايات المتحدة وكندا

تباطؤ مؤشر مديري المشتريات الصناعي إلى 54.6 مع فتور الطلب واستمرار ضغوط الأسعار عند 71.1

تراجع مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصادر عن معهد إدارة التوريدات (ISM) بنقطة واحدة إلى 54.6 في أغسطس، ليأتي دون توقعات السوق البالغة 55.2، إلا أنه ظل في نطاق التوسع للشهر الثامن على التوالي. وعلى صعيد مكونات المؤشر، جاءت التفاصيل أقل إيجابية، إذ تراجعت الطلبات الجديدة بثلاث نقاط إلى 53.7 في ظل فتور الطلب، كما انخفض مؤشر التوظيف إلى 51.2، فيما سجل مؤشر تسليم الموردين 59.3، في حين حافظ مؤشر الإنتاج على متانته عند 58.3. واستقر مؤشر الأسعار عند 71.1، مسجلاً بذلك الشهر الثالث والعشرين على التوالي من ارتفاع تكاليف المدخلات، مدفوعاً بارتفاع أسعار الصلب والألمنيوم والمنتجات البترولية، إلى جانب أثر الرسوم الجمركية. وأشار المشاركون في المسح إلى أن سلاسل توريد قطاع الإلكترونيات تواجه أزمة "أكبر حتى من تلك التي شهدتها خلال جائحة كوفيد". وبالنسبة للاحتياطي الفيدرالي، يعكس التقرير مزيجاً من تباطؤ وتيرة النشاط واستمرار ضغوط التكلفة، وهو ما يتسق مع المخاوف التي أشار إليها وورش في جاكسون هول.

استقرار فرص العمل الشاغرة عند 7.3 مليون وفق تقرير فرص العمل ودوران العمالة، فيما تعكس بيانات التوظيف وإعانات البطالة ضعف التعيينات ومحدودية التسريح

استقرت فرص العمل الشاغرة في يوليو بصورة شبه كاملة عند 7.3 مليون فرصة (، بما يعادل معدل 4.4%)، فيما ظل عدد التعيينات دون تغير يذكر عند 5.1 مليون، واستقرت حالات تسريح الموظفين عند مستوى منخفض بلغ 1.7 مليون، في حين سجل عدد الاستقالات 3.1 مليون. وتعكس هذه البيانات صورة لسوق عمل تتسم بضعف وتيرة التوظيف، مقابل استمرار محدودية عمليات التسريح. وفي السياق ذاته، أظهر تقرير التوظيف في القطاع الخاص الصادر عن مؤسسة (ADP) إضافة 38 ألف وظيفة فقط في أغسطس، مقابل توقعات بلغت 47 ألف وظيفة، فيما ارتفعت طلبات إعانة البطالة الأولية هامشياً إلى 206 ألف طلب. كما بلغت إعلانات خفض الوظائف وفق تقرير تشالنجر نحو 52.9 ألف وظيفة، مسجلة أدنى مستوى لشهر أغسطس منذ العام 2022، على الرغم من ارتفاعها بنسبة 58% مقارنة ببيانات شهر يوليو. ووصف كبير الاقتصاديين لدى مؤسسة (ADP) أوضاع سوق العمل بأنها تشهد "تباطؤاً وليس انهياراً"، في ظل اقتراب نسبة فرص العمل الشاغرة إلى عدد العاطلين عن العمل من مستوى التوازن، مع بقاء ضغوط الأجور تحت السيطرة.

الوظائف غير الزراعية تتجاوز التوقعات بثلاثة أضعاف مسجلة 162 ألف وظيفة، مع رفع بيانات يوليو واستقرار البطالة عند 4.1% ونمو الأجور عند 3.1% على أساس سنوي

ارتفع عدد الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة بنحو 162 ألف وظيفة في أغسطس، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف توقعات السوق البالغة 53 ألف وظيفة، مسجلاً أقوى زيادة منذ مارس. كما تم تعديل بيانات يوليو من انخفاض قدره 23 ألف وظيفة إلى زيادة بأكثر من 21 ألف وظيفة، إلى جانب تعديل بيانات يونيو إلى 31 ألف وظيفة، بما أضاف نحو 55 ألف وظيفة إلى إجمالي الشهرين السابقين، وأزال إلى حد كبير الانطباع الذي ساد خلال أغسطس بشأن تسجيل أول تراجع في الوظائف منذ سنوات. إلا أن قوة البيانات تستدعي النظر إلى مكوناتها بمزيد من التفصيل، إذ جاء نحو 100 ألف وظيفة من الزيادة من فئتين تتسمان بالتقلب. إذ شهد قطاع التعليم الحكومي المحلي (+42 ألف وظيفة) انتعاش موسمي عوض التراجع الذي سجله القطاع نفسه في يوليو، فيما تحسن أداء قطاع خدمات الطعام (59 ألف وظيفة مقارنة بمتوسط شهري يبلغ 12 ألف وظيفة)، بما يتسق مع تعويض جزء من ضعف التوظيف في يوليو عقب الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة. كما يفسر ذلك جزئياً الفجوة مع بيانات التوظيف في القطاع الخاص الصادرة عن مؤسسة (ADP)، التي أظهرت زيادة قدرها 38 ألف وظيفة فقط. أما بقية مكونات التقرير فجاءت قوية دون أن تكون استثنائية، إذ أضاف قطاع التصنيع 16 ألف وظيفة بدعم من صناعات الآلات والمنتجات المعدنية المصنعة، بما يتسق مع ارتفاع مؤشر الإنتاج الصناعي الصادر عن معهد إدارة التوريدات إلى 58.3. كما أضاف قطاع الرعاية الصحية 13 ألف وظيفة، في حين فقد قطاع المعلومات 23 ألف وظيفة مع استمرار خفض العمالة في أنشطة الحوسبة ومعالجة البيانات. وأظهر مسح الأسر بدوره قدراً من المتانة، إذ استقر معدل البطالة عند 4.1% على الرغم من ارتفاع معدل المشاركة في قوة العمل إلى 61.6%، فيما انخفض عدد العاملين بدوام جزئي لأسباب اقتصادية بنحو 414 ألف شخص، وارتفع متوسط ساعات العمل الأسبوعية إلى 34.4 ساعة. وفي المقابل، ظلت ضغوط الأجور محدودة، إذ ارتفع متوسط الأجر في الساعة بنسبة 0.3% على أساس شهري وبنسبة 3.1% على أساس سنوي فقط، وهو مستوى أدنى من معدل التضخم العام. ومع بقاء متوسط نمو الوظائف خلال الاثني عشر شهراً الماضية عند نحو 31 ألف وظيفة فقط، تشير البيانات إلى توقف تدهور سوق عمل أكثر مما تشير إلى العودة القوية لوتيرة النمو، إلا انها تقلص مبررات الاحتياطي الفيدرالي للتريث على أساس ضعف سوق العمل قبل اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بأسبوعين، وهو ما دفع تسعير احتمالات رفع سعر الفائدة في سبتمبر إلى الارتفاع بشكل طفيف عقب صدور التقرير.

وأنهى مؤشر الدولار الأميركي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 99.176.

بنك كندا يثبت سعر الفائدة عند 2.25% للاجتماع السابع على التوالي، ويحذر من أن الرسوم الجمركية وارتفاع أسعار النفط قد يدفعانه إلى تشديد سياساته النقدية

أبقى بنك كندا سعر الفائدة لليلة واحدة دون تغيير عند 2.25%، مشيراً إلى أن تطورات الاقتصاد والتضخم تسير "بوجه عام وفقاً للتوقعات". وسجل الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام نمواً سنوياً قدره 3.3%، بدعم من النمو واسع النطاق الذي سجله كل من الاستهلاك وقطاع الإسكان والصادرات والاستثمار. وفي الوقت ذاته، استقر معدل التضخم العام قرب 3% مدفوعاً بأسعار البنزين، بينما ظل التضخم الأساسي قريباً من 2%، في حين ظل الطلب على العمالة ضعيفاً نسبياً وسط استمرار فائض المعروض. إلا أنه على الرغم من ذلك، اتسمت نبرة البنك بمزيد من الحذر، في ظل استمرار حالة عدم اليقين المحيطة بالرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة والإجراءات المضادة التي اتخذتها كندا عقب تعثر المحادثات التجارية. وحذر مجلس إدارة البنك من أنه "كلما طال أمد ارتفاع أسعار النفط وهوامش التكرير، زادت مخاطر انتقال آثارها" إلى نطاق أوسع من الأسعار. وأكد البنك استعداده "لتعديل السياسة النقدية وفقاً لما تقتضيه الضرورة ".

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3837.

المملكة المتحدة

بيلي يبقي خيارات اجتماع سبتمبر مفتوحة مع دعوة بيل لرفع سعر الفائدة إلى 4%، والجنيه الإسترليني يتصدر عملات مجموعة العشر

دعا كبير الاقتصاديين في بنك إنجلترا، هيو بيل، يوم الخميس إلى رفع سعر الفائدة إلى 4%، مؤكداً أن "التحرك الواضح والسريع والحاسم في السياسة النقدية والتواصل بشأنها" من شأنه توجيه الأسواق والحد من حالة عدم اليقين، ما دفع تداولات اليورو أمام الجنيه الإسترليني إلى التراجع من أعلى المستويات المسجلة في شهر، والتي تجاوزت 0.8600. وفي المقابل، جاءت كلمة محافظ بنك إنجلترا أندرو بيلي في كلية لندن للاقتصاد يوم الجمعة أكثر توازناً، إذ واصل التأكيد على أن السماح ببقاء التضخم أعلى من المستوى المستهدف يعد مبرراً في ظل حالة عدم اليقين تجاه تداعيات الحرب وضعف النمو، مشيراً إلى أن الآثار التضخمية غير المباشرة ما تزال "محدودة" حتى الآن، وأن البنك "مستعد لتعديل توجهه مع تطور الأدلة والبيانات". ومن المرجح أن يشهد اجتماع لجنة السياسة النقدية المقرر انعقاده في 17 سبتمبر انقساماً جديداً في التصويت.

وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3521.

أوروبا

تضخم منطقة اليورو يقفز إلى أعلى مستوياته في العام 2026 عند 3.3% على خلفية أسعار الطاقة، والأسواق تسعر بالكامل رفع المركزي الأوروبي لسعر الفائدة الأسبوع المقبل

تسارعت وتيرة مؤشر أسعار المستهلكين في منطقة اليورو إلى 3.3% على أساس سنوي في أغسطس، مقابل 2.9% في يوليو، مسجلاً أعلى مستوياته منذ بداية العام. وجاء الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بأسعار الطاقة التي قفزت بنسبة 14.3% على أساس سنوي، في ظل صعود أسعار النفط والغاز المرتبط باضطرابات حركة الشحن في منطقة الخليج. وفي المقابل، بدت الضغوط التضخمية الأساسية أكثر هدوءاً، إذ تراجع التضخم الأساسي إلى 2.4% من 2.5%، كما تباطأ تضخم قطاع الخدمات إلى 3.0% من 3.3%، ما يشير إلى محدودية الآثار التضخمية غير المباشرة حتى الآن. وفي الوقت ذاته، عكست معدلات التضخم في إسبانيا (4.5%) وإستونيا (1.3%) تفاوتاً واسعاً بين دول المنطقة. كما فاقت طلبات المصانع الألمانية التوقعات، مرتفعة بنسبة 2.5% مقابل نمو متوقع قدره 0.3%. وباتت الأسواق تسعر بصورة شبه كاملة رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس

PUBLIC

في اجتماعه المقرر في 10 سبتمبر، فيما تحول النقاش إلى ما إذا كان مجلس المحافظين سيشير إلى إمكانية اتخاذ خطوات إضافية، أم سيقدم الرفع المرتقب باعتباره إجراءً احترازياً لمرة واحدة في مواجهة صدمة أسعار الطاقة.

وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1613.

آسيا والمحيط الهادئ

الاحتياطي النيوزيلندي يرفع سعر الفائدة إلى 2.75% بإجماع كافة الأعضاء ويشير إلى احتمال الحاجة لرفع سعر الفائدة مجدداً

رفع بنك الاحتياطي النيوزيلندي سعر الفائدة الرسمي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2.75%، في ثاني زيادة ضمن دورة التشديد الحالية بعد رفعها في يوليو الماضي، مع تأييد جميع أعضاء لجنة السياسة النقدية الستة للقرار. وأوضح البنك أن القرار يأتي في إطار السحب التدريجي للتحفيز النقدي اللازم لإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف البالغ 2%، مع موازنة مخاطر الاضطرار إلى زيادات أكبر وأسرع لاحقاً مقابل الأثر المحتمل للتشديد الحالي على النمو. ويبلغ معدل التضخم 4.1%، مدفوعاً بارتفاع أسعار الوقود المرتبط بالنزاع، ومن المتوقع أن يظل مرتفعاً خلال العام 2026 قبل أن يعود إلى النطاق المستهدف البالغ 1-3% بحلول منتصف 2027، في حين يظل التضخم الأساسي متسقاً مع المستوى المستهدف. وجاء بيان البنك متوازناً بصورة متعمدة، إذ أكد عدم وجود مسار محدد مسبقاً لأسعار الفائدة، مع الإشارة في الوقت ذاته إلى أن سعر الفائدة الرسمي "قد يتطلب رفعه مجدداً"، ما أبقى تحركات الدولار النيوزيلندي مرتبطة إلى حد كبير بتطور البيانات الاقتصادية.

وأنهى الدولار النيوزيلاندي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.5880.

نمو الاقتصاد الأسترالي يتجاوز التوقعات في الربع الثاني مسجلاً 0.4% على أساس ربع سنوي و2.1% على أساس سنوي، ما يعزز احتمالات رفع سعر الفائدة في سبتمبر

نما الاقتصاد الأسترالي بنسبة 0.4% على أساس ربع سنوي و2.1% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام، متجاوزاً توقعات السوق البالغة 0.3% و1.8% على التوالي. وجاء نحو نصف النمو بدعم من ارتفاع استهلاك الأسر (+0.4%) مدفوعاً بمبيعات قياسية للسيارات الكهربائية والهجينة، وهو ما ساهم في زيادة الإنفاق التقديري بنسبة 1.4%. كما ارتفع الاستثمار في المساكن بنسبة 1.6%. ومع ذلك، جاءت مكونات النمو أقل قوة، إذ استقر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دون تغير، فيما تراجع الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية بنسبة 0.3% تحت وطأة ارتفاع أسعار الوقود، في حين لم تشهد الإنتاجية تحسناً يذكر منذ سبع سنوات. ومع استمرار التضخم الأساسي عند مستويات مرتفعة، رفعت الأسواق احتمالات زيادة أسعار الفائدة في سبتمبر إلى نحو 70%، فيما بات رفع سعر الفائدة في نوفمبر مسعراً بالكامل. كما تشير توقعات الأسواق حالياً إلى بلوغ سعر الفائدة النقدي ذروته قرب 4.8% بحلول منتصف 2027، بما يعكس امتداد دورة التشديد النقدي لبنك الاحتياطي الأسترالي.

وأنهى الدولار الاسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.7202.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30700.

أسعار العملات 6 - سبتمبر - 2026

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1580	1.1565	1.1641	1.1613	1.1510	1.1660	1.1654
GBP	1.3527	1.3471	1.3565	1.3521	1.3435	1.3600	1.3525
JPY	160.05	155.27	160.39	156.24	155.00	156.75	155.15
CHF	0.8071	0.8050	0.8156	0.8095	0.8065	0.8200	0.8015

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK. While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com